قوانين السيسى الجديدة وراء كل الإكتشافات ومتفائل لعام ٢٠١٦

المفاوض المصرى كان يحمل شعارات باليه بان الشركات استعمار جديد يريد نهب ثروات مصر

اتفاق تسييل الغاز الإسرائيلى بالمصانع المصرية اتفاق بين شركات ولا دخل للحكومة فيه ومصر هى المستفيدة

استيراد الغاز الاسرائيلى للاستهلاك المحلى يقل عن نظيره من اى بلد اخر بنسبه لا تقل عن ٧٥٪

□ شركات التنقيب لا دخل لها بالسياسة □ السعودية لا دخل لها بانخفاض أسعار النفط

يتساءل الرأى العام فى مصر أسئلة كثيرة عن الطاقة والغاز والبترول كنا نصدر الغاز وفجأة لا يوجد غاز يكفى احتياجتنا المحلية وتوقفت مصانع ومحطات الكهرباء بل ونبحث عن استيراده ثم فجأة ايضا اكتشاف حقول غاز كبيرة ومبشرة لماذا لم نكتشف هذه الآبار من قبل هل القوانين التى أصدرها السيسى بهذا الشأن السبب أم أنها الصدفة والقدر هل ستحد وتقلل هذه الاكتشافات من عجز الموازنة الدائم؟. هل سيتم عودة الدعم على المنتجات البترولية مرة اخرى؟. وأسئلة كثيرة حملناها وتوجهنا بها الى الدكتور محمد سعد الدين ابراهيم رئيس جمعية مستثمرى مصانع تعبئة الغاز المسال ونائب رئيس غرفة البترول والتعدين وعضو مجلس إدارة إتحاد الصناعات المصرية.. والى نص الحوار.

● كيف كنا نصدر الغاز وأصبحنا نستورده؟

●● أزمة الطاقة ليست وليدة هذه الأيام ولكنها هى آثار لسنوات مضت لأن أى دولة لديها مصادر طاقة لابد أن توازن بين ما تنتج وما تستخدم بحيث يكون هناك فائض للتصدير وأن تواصل الاكتشافات لزيادة الانتاج وتعويض ما تم خروجه من الانتاج كذلك صيانة الآبار الموجودة فعلا.

● ما الذى منعنا من استمرار الاكتشاف والصيانة؟

●● المشكلة أن الذى يتفاوض مع شركات التنقيب موظفى حكومة ليس لديهم رؤية اقتصادية أو سياسية وتحكمهم شعارات لا معنى لها وقوانين وحكم بيروقراطية يريد فرضها على الشركات بعد مرحلة [illegible] التوقيع [illegible] دائم من [illegible] وكانت النتيجة أنه لم يتم التعاقد مع شركات كبرى للتنقيب والكشف فضلا عن عدم تطوير وصيانة الموجود منها وهنا زاد [illegible] افتتاح مصانع كبرى الحديد والأسمنت والأسمدة والتوسع فى الموجود منها وهذه المصانع تحتاج الى طاقة كبيرة جدا فى الوقت الذى لم نحصر [illegible] احتياجات هذه المصانع من الطاقة اللازمة لتشغيلها وبعد أن كنا نصدر للأردن وإسرائيل لم يعد الغاز المستخرج يسد حاجتنا فتوقفت مصانع وأيضا محطات توليد الكهرباء.

تواكب ذلك مع ثورة يناير وثورة ٣٠ يوليو وعدم الاستقرار

● ما الذى تأخذه على المفاوض المصرى؟

●● المفاوض المصرى يحمل شعارات لا معنى لها معتقدا أن هذه الشركات هى استعمار جديد يريد نهب ثروات مصر فضلا عن عدم درايته بالتعامل مع هذه الشركات.

يريد أن يفرض عليها أسعار معينة واتفاقات غير مجدية لهذه الشركات ظنا منه أن يحمى ثروات مصر من النهب حين أنه يطفش هذه الشركات ويأتى بالخسارة على مصر فاتجهت هذه الشركات الى ليبيا والجزائر والخليج وبقيت واكتشفت هناك.

● هل للقوانين الجديدة التى أصدرها السيسى سبب فى الاكتشافات الجديدة؟

●● بكل تأكيد لأن القوانين السابقة والتى كان يتمسك بها المفاوض المصرى غير مجزية لشركات التنقيب فكانت تحدد نسب لا تتناسب مع ما تستثمره شركات التنقيب فكانت للمصروفات ٣٠٪ مصروفات والباقى ٨٥٪ لمصر و١٥٪ لشركات التنقيب وهذه النسب لم تكن تشجع بها الشركات فتحولت الى ليبيا والجزائر والخليج وظللنا نحن محلك سر.

وعندما أعطيت هذه الشركات النسب التى أتفق معها بدأت التنقيب الجدى مما أدى الى اكتشافات كبرى وهائلة أهمها:

- حقل شروق ٣٠ تريليون قدم والتى اكتشفته شركة إينى الايطالية يعتبر من أكبر الحقول على مستوى العالم
- وفى شروق الدلتا ٥ تريليون قدم بواسطة برتش بتروليم.
- وفى شمال الدلتا ١٥ مليار قدم والانتاج بعد شهرين أيضا حقل [illegible] غرب اسكندرية ٣٦٠٠ برميل بترول يوميا.

● اكتشفت شركه شل حقل شروق ولكنها أعلنت أنه غير مجدى [illegible] اقتصاديا ثم جاءت شركه اينى لتعلن أنه من أكبر الحقول فى العالم هل هناك أسباب سياسية وراء اعلان شركه شل ذلك لاعطاء الفرصة لحقول اسرائيل مثلا؟

●● هذا هراء فلا يوجد للسياسة أى دخل فى عمل هذه الشركات ولكن كانت النسب غير مجزية لها فانسحبت ولما تغيرت النسب مع شركه اينى تقدمت واكتشفت وأعلنت عن اكتشافها. هذه الشركات المستفيدة هى التى تتغلب على قرارها.

● البعض يتحدث عن استيراد الغاز من اسرائيل على أنه تطبيع وخطر على الأمن القومى ما رأيك؟

●● يجب الا تختلط السياسة بالاقتصاد لمصلحة مصر اولا وقبل كل شئ [illegible]

● ولكن ما الفائدة التى تعود على مصر لاستيراده من اسرائيل وأمامنا دول عربية تستورد منها؟

●● اسرائيل اليوم تملك الحقول [illegible] الغاز ولا تملك البنية التحتية للتصريف وبيع هذا المنتج لأن الغاز لا يحتمل التخزين مثل البترول ولكن يتم توصيله اما للمستهلك مباشرة عبر الأنابيب أو الى مصانع الاسالة التى تحوله سائل لتعبئته واسرائيل لا تملك خطوط أنابيب الى أوروبا ولا تملك مصانع لإسالته [illegible] يستغرق منها من ٣ الى ٥ أعوام وتكلفة المصنع حوالى ٥ مليار دولار.

لذا ليس أمامها الا الخط المصرى الذى كان يصدر الغاز المصرى من خلاله الى اسرائيل أو خط جديد تتكلفه ببنائه.

● هذه مشكلة اسرائيل ولكن ما الفائدة التى ستعود علينا؟

●● أولا - مصانع الاسالة المصرية متوقفة عن العمل منذ عامين تقريبا [illegible]

وجرى الاتفاق بين مصانع الاسالة والشركات الاسرائيلية على [illegible] الاسرائيلى فى هذه المصانع مقابل تنازلهم عن التعويض والقضايا المرفوعة علينا.

ثانيا - ستستفيد مصر من رسوم مرور الغاز عبر الأنابيب المصرية.

ثالثا - ستكسب مصر من جراء تصدير الغاز المسال بحصتها كشريكة فى مصانع التسييل.

رابعا - بدء العمل فى المصانع مما يعنى تشغيل العمالة المتوقفة.

خامسا - تحصيل الضرائب من هذه المصانع.

هذا الى جانب تنازل الجانبين عن قضايا التحكيم بيننا.

هذا الاتفاق [illegible] مصر قادرة على مد مصانع التسييل بالغاز ولا دخل للحكومة المصرية فى هذا الاتفاق فهو بين شركات الطاقة الاسرائيلية ومصانع الغاز.

● وماذا عن استيراد الغاز للاستهلاك المحلى؟

●● نحن نعانى من نقص حاد وكبير فى الغاز الطبيعى منذ أكثر من ثلاث سنوات نتيجة عدم كفاية الانتاج للاستهلاك المحلى مما أدى الى توقف

□ الطاقة البديلة هى الأمل فى المستقبل

حوار: جلال شاهين

مصانع كثيرة تعتمد على الطاقة بشكل كبير فضلا عن توقف بعض محطات الكهرباء مما أدى الى انقطاع التيار الكهربائى لمدد كبيرة.

● اضطررت لاستيراد الغاز المسال من الجزائر وقطر ودول الخليج لكن لماذا الغاز الاسرائيلى طالما هناك دول أخرى كالخليج مثلا؟

يجب أن نعلم تكلفة وحدة الغاز لكى نعرف الفرق بين استيراد الغاز من اسرائيل ومن دول أخرى.

- تكلفة بيع الوحدة غاز طبيعى ١ دولار
- تكلفة اسالة الوحدة ٤ دولار
- تكلفة نقل الوحدة ٤ دولار
- تكلفة اعادة تحويل المسال الى غاز ١ دولار

لذا سعر وحدة الغاز ١١ دولار فى حالة استيراد الغاز المسال

أما اذا استوردنا الغاز من اسرائيل فهنا سنوفر أكثر من ٧٥٪ من سعر الغاز المسال

وذلك لأننا لن ندفع الا ١ دولار فقط ثمن وحدة الغاز لأن عندنا الأنابيب لنقل هذا يوفر ٤ دولار ولن نحتاج الى الاسالة وبذلك نوفر ٤ دولار ولن نحتاج الى اعادة الغاز المسال الى الطبيعى وهذا يوفر ١ دولار

لذا استيراد الغاز من اسرائيل أفضل لنا كثيرا.

لذلك يجب علينا التخلى عن الشعارات والنظر فى مصلحة مصر الاقتصادية أولا وقبل كل شئ.

● هناك جريدة أعلنت أن هناك مشاكل بدأت بين مصر والسعودية جراء تنقيب مصر فى البحر الأحمر؟

●● هذا كلام فارغ هناك حدود مصرية وحدود [illegible] فى البحر يحكمها قانون دولى ولا أعتقد ان مصر ستمنع شركات التنقيب خارج هذه الحدود

وهذا الكلام مجرد محاولة لاثارة المشاكل بين مصر والسعودية [illegible] ولا اعتقد أنه سيؤثر على العلاقة بأى حال من الأحوال

● الطاقة البديلة المتجددة هل نستطيعها فى ظل اكتشاف الطاقة الأحفورية بهذا الحجم فى مصر؟

●● من الضرورى أن تنوع مصادر الطاقة ولا نعتمد على مصدر واحد [illegible] أن الطاقة الأحفورية غير متجددة ويمكن أن تنضب خلال [illegible] فى حين أن الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح والمياه لا تنضب أبدا ومهما كانت تكلفتها فى مرحلة الانشاء الا أنها الأرخص على المدى البعيد فضلا على أنها غير ملوثة للبيئة فهى طاقة نظيفة.

وقد اتجهت الكثير من الدول لهذه الطاقة فألمانيا وصلت الطاقة الشمسية حوالى ٤٠٪ من استخداماتها وكذلك اسبانيا وغيرها

وقد حبانا الله بشمس ساطعة طوال العام وصحراء كبرى فلماذا لا نستخدم الطاقة الشمسية بشكل كبير فهى متجددة ونظيفة ورخيصة على المدى الطويل

● هل نحن قادرون على ادارة وتشغيل المحطات النووية؟

●● نحن عندنا الكفاءات فى هذا المجال وان لم يكن عندنا هذه الكفاءات ما المانع من استقدام من يدير ويشغل هذه المحطات ونتعلم منه.

دول الخليج عندما تم اكتشاف البترول استقدموا كفاءات وشركات فى هذا المجال وتعلموا منهم حتى تمكنوا من توطين كفاءات محلية [illegible] الخبرات التى [illegible] الاجنبى [illegible] فى كل المجالات وليس الطاقة النووية فقط.

● يقال أن السعودية وراء انخفاض سعر البترول لكى تضرب الاقتصاد الروسى بتعليمات امريكيه أليس هنا تدخل السياسه فى الاقتصاد؟

●● هذا كلام فارغ لأن السعودية تأثرت هى وكل الدول المنتجة للبترول بهذا الانخفاض ولكن الحقيقة وراء انخفاض أسعار البترول هو زيادة العرض وقلة الطلب وسبب انخفاض الطلب للأسباب الآتية

أمريكا بواسطة الأبحاث وصلوا الى طاقة أخرى بديلة أسموها الكهرومغناطيسية بواسطة تفاعلات فى مجال مغناطيسى وصنع لطاقة تمثل عشرة أضعاف الطاقة الأحفورية.

وأمريكا هى أكبر منتج للبترول وأيضا أكبر مستهلك للبترول والتى كانت تستورد البترول بكميات كبيرة جدا توقفت عن الاستيراد بل أنها بدأت التصدير وأول شحنتين تم تصديرهم هذا الشهر واحد لأوربا والأخرى للصين.

انكماش الاقتصاد الصينى وأيضا [illegible] قل الطلب على البترول مما زاد من العرض كثيرا فأدى ذلك الى انخفاض الأسعار بهذا الشكل

● هل سيستمر الانخفاض أم سيرتفع مرة أخرى؟

●● لا أعتقد أنه سيرتفع ولكنه لن يقل عن ٣٢ دولار لأن هذا سعر استخراجه فى أوربا فى حين تكلفة استخراجه مثلا فى السعودية ١٢ دولار وفى مصر ٨ دولار

● ما تأثير الاكتشافات البترولية على الاستثمار فى مصر؟

●● سيدفع الاستثمار فى مصر بشكل كبير لأن توفير أهم عنصر فى الاستثمار هو الطاقة لا كيف يأتى الاستثمار والمصانع متوقفة.

كلما زودنا من عنصر الطاقة كلما زودت الاستثمار بأهم ما يلزمه.

وهذا العنصر بذات هو الذى عطل الاستثمار الأجنبى فى مصر

● فى ظل الطاقة المتجددة فى العالم وانخفاض أسعار الطاقة كيف ترى فرصة مصر فى تصدير الطاقة؟

هناك طرق كثيرة لتصدير الطاقة يمكن أن نستخرج هذه الطاقة ونعيد تصديرها فى صورة كهرباء مثلا أو أسمدة [illegible] التى تمثل الطاقة فى انتاجها ٧٠٪ وبهذه الطريقة نعطى قيمة اضافية للطاقة بانشاء المصانع وتشغيل الأيدى العاملة.

● ما هى توقعاتك لعام ٢٠١٦؟

[illegible] طالما اتخذنا الطريقة الصح وأعطينا الفرصة لتطوير الشركات القائمة وانشاء الشركات الجديدة مما يساعد على زيادة فرص العمل.

أكيد [illegible] سوف يعطينا لأننا أخذنا بأسباب النجاح وزيادة الانتاج

● هل نتائج البترول والغاز الجديد سيخفض عجز الموازنة؟

●● عجز الموازنة هو الفرق بين الايرادات والمصروفات ويجب الا ننظر لايرادات البترول والغاز لتخفيض عجز الموازنة ولكن هناك طرق يتبعها العالم كله للحد من عجز الموازنة بل وتحقيق فائض.

أولا - بالنسبة للدعم الذى يلتهم جزء كبير من الايرادات ويجب ترشيده فلا ندعم السلع بل الأفراد والمحتاجين لهذا الدعم لأن الدعم بصورته الحالية هو دعم للسلع يستفيد الجميع بما فيهم الأجانب والسفارات الأجنبية والقادرين غير المحتاجين للدعم.

فمثلا أنا أشترى البنزين المدعم مثل الموظف الصغير أو الرجل متوسط الحال الذى يركب سيارة صغيرة وأنا قادر على دفع ثمن البنزين بدون دعم وهذا ينطبق على الأجانب وعلى السفارات وغيرهم

فاذا تم الدعم للمحتاجين فقط سنوفر [illegible] على الأقل من عجز الموازنة.

ثانيا - الضرائب بصورتها الحالية تساعد على التهرب الضريبى فالطبيب مثلا يقدم الاقرار بأن مرضاه اليوم كشفين فقط ٢٠٠ جنيه وقيس على ذلك فى كل المهن.

لذلك يجب تفعيل الفاتورة على الرقم القومى بحيث يسجل كل مواطن ايراداته ومشترياته بالفاتورة بطريقة الكترونية وفى النهاية تحتسب الضريبة على الفرق بين الاثنين

بهذه الطريقة وهى المتبعة فى البلاد المتقدمة مع تغيير طريقة الدعم يمكن القضاء على عجز الموازنة وتحقيق فائض يوجه فى الخدمات كالصحة والتعليم.

خلاصة الأمر يجب تغيير الفكر الادارى ونتعلم من الآخرين